الإدغام

بسكون الدّال وشدّها. والأولى عبارة الكُوفيين، والثانية عبارة البصريين، وبها عَبَّر سيبويه. وهو لغةً: الإدخال. واصطلاحًا: الإتيان بحرفين ساكن فمتّحرك، من مَخْرج واحد بلا فصل بينهما، بحيث يرتفع اللسان وينحطُّ بهما دفعة واحدة، وهو باب واسع لدخوله في جميع الحروف، ماعدا الألف اللينة، ولوقوعه في المتماثلين والمتقاربين، في كلمة وفي كلمتين.

وينقسم إلى ممتنع، وواجب، وجائز.

١- فمن الممتنع ما إذا تحرك أولُ المثلين وسكن الثاني، نحو: ظَلِلْت، أو عُكِس وكان الأول هاء سكت، نحو: ﴿ماليه * هَلَكَ عَنِّى سُلْطَنِيَهْ ﴿٢٩﴾﴾، لأن الوقف مَنْوِيّ، وقد أدغمهما وَرْش على ضعف، أو كان مَدّة في الآخر، كيدعو واقد، ويعطي ياسر، لفوات الغرض المقصود وهو المد، أو كان همزة مفصولة من فاء الكلمة، كلم يقرَأْ أحد. والحقُّ أن الإدغام هنا رديء، أو تحركا وفات بالإدغام غرض الإلحاق، كَقَرْدَدٍ وَجَلْبَبَ، أو خفيف اللبس بزنة أخرى، نحو: دُرَر كما سيأتي.

٢- ويجب إذا سَكَن أولُ المثلين وتحرّك الثاني، ولم يكن الأول مدًّا ولا همزة مفصولة من الفاء كما تقدم، نحو: جدّ وحظّ وسَأَآل ورأآس، بزنة فَعّال وكذا إذا تحركا معًا بأحد عشر شرطًا.

أحدها: أن يكونا في كلمة واحدة كمدّ ومَلّ وحُبَّ، أصلها مَدَدَ بالفتحِ، ومَلَلَ بالكسر، وحَبُبَ بالضم، وأما إذا كانا في كلمتين، فيكون

الإدغام جائزًا، نحو: «جَعَل لكم».

ثانيهما: ألا يتصدر أحدهما كدَدَن، وهو: اللهو.

ثالثهما: ألّا يتَّصل بمدغم كَجُسَّسٍ جمع جاسّ.

رابعها: ألّا يكونا في وزن مُلحق بغيره كقَردَد: لجبل، فإنه ملحق بجعفر، وجَلْبَبَ فإنه ملحق بدحرجَ، واقعنسَسَ فإنه ملحق باحرنجم.

خامسها وسادسها وسابعها وثامنها: ألا يكونا في اسم على وَزْنِ «فَعَل» بفتحتين كطَلَل: وهو ما بقي من آثار الديار، أو «فُعُلٍ» بضمتين كذُلُل جمع ذَلول: ضد الصعْب، أو «فِعَلٍ» بكسر ففتح كَلِمَم جمع لِمَّة: وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن، أو «فُعَل» بضم ففتح كدرر جمع درة: وهي اللؤلؤة. فإن تصدر أو اتصل بمدغم، أو كان الوزن ملحقًا، أو كان في اسم على زنة فَعَل، أو فُعُل، أو فِعَل أو فُعَل، امتنع الإدغام.

الشرط التاسع: ألّا تكون حركة إحداهما عارضة، كاخْصُصْ أبِي واكْفُفِ الشرَّ.

العاشر: ألّا يكونا ياءين لازمًا تحريك ثانيهما، كحيِيَ وَعَيِيَ.

الحادي عشر: ألا يكونا تاءين في «افتعل» كاستتر، واقتتل.

٣- وفي الصور الثلاث الأخيرة يجوز الإدغام والفك كما يجوز أيضًا في ثلاث أخر:

إحداها: أُولَى التاءين الزائدتين في أول المضارع، نحو: تَتَجَلَّى وتتعلم. وإذا أدغمت جئت بهمزة وصل في الأول، للتمكن من النطق،

خلافًا لابن هشام في توضيحه، حيثُ رَدّ على ابن مالك وابنه بعدم وجود همزة وصل في أول المضارع، ولكنّهما حُجَّة في اللغة العربيّة، تقول في إدغام نحو: استْتَر واقتتل سَتّر وقَتّل يُستِّر ستارً، بنقل حركة التاء الأولى للفاء، وإسقاط همزة الوصل، وهو خماسيّ، بخلاف نحو: سَتّر بالتضعيف كفعَّل، فمصدره التفعيل، وتقول في نحو: تَتَجَلّى، وتَتَعلم: أتَّجَلى، وَأَتَّعَلّمُ.

وإذا أردت التخفيف في الابتداء، حذَفْتَ إحدى التاءين وهي الثانية، قال تعالى: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾، و﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾. وقد تُحْذَفُ النون الثانية من المضارع أيضًا، وعليه قراءة عاصم ﴿وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ أصله نُنَجِّي بفتح الثاني.

ثانيهما وثالثهما: الفعل المضارع المجزوم بالسكون، والأمر المبنيّ عليه نحو: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ يُقْرَأُ بالفكّ، وهو لغة الحجازيين، والإدغام، وهو لغة التميميين، ونحو: قوله تعالى: ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ قول جرير يهجو الراعيَ التُّميريَّ الشاعر: [الوافر]

فَغُضَّ الطرْفَ إنّك من نُمَيْرٍ فَلاَ كَعْبًا بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا[1]

وقد تقدّم ذلك في حكم المضعّف. والتزموا فكّ «أَفْعَل» في التعجُّب، نحو: أَحْبِبْ بزيد، وأَشْدِدْ بِبَيَاضِ وَجه المُتقِينَ، وَإدغامَ هَلَمَّ لثقلها بالتركيب، ولذا التزموا في آخرها الفتحَ، ولم يجيزوا فيها ما أجازوه في نحو: رُدَّ وشُدّ، من الضمِّ للاتباع، والكسر على أصل التخلص من التقاء

(١) البيت لجرير في «ديوانه» (ص٢١٨)، و«خزانة الأدب» (١/ ٧٢، ٧٤)، (٩/ ٥٤٢)، و«الدرر» (٦/ ٣٢٢)، و«شرح المفصل» (٩/ ١٢٨)، وبلا نسبة في «شرح شافية ابن الحاجب» (ص٢٤٤) و«الكتاب» (٣/ ٥٣٣)، و«المقتضب» (١/ ١٨٥).

الساكنين، فهما مُستثنيان من فعل الأمر، واستثناؤهما منه في الأول بحسب الصورة، لأنه في الحقيقة ماض، وفي الثاني على لغة تميم، لأنه عندهم فعل أمر غير متصرِّف تلحقه الضمائر، بخلاف الحجازيين، فإنه عندهم اسمُ فِعْلُ أمر لا يحلقه شيء، وبلغتهم جاء التنزيل. قال تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾. ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾.

❁ ❁ ❁

تنبيه

إذا وَلِيَ المدغَمَ حرف مدّ، وجب تحريكه بما يناسبه، نحو: رَدُّوا وَرُدِّي وَرُدَّا؛ وإذا وليه هاء غائبة وجب فتحه، لخفاء الهاء، فكأن الألفَ وَلِيْتَه، ويجب الضم إذا وليه هاء غائب، خلافًا لثعلب.

وأما إذا وليه ساكن أو لم يله شيء فيثلث آخره في المضارع المجزوم والأمر، إذا كانا مضمومي الفاء، نحو: ردَّ القوم. ولم يَغُضَّ الطرْفَ.

فإذا كانا مفتوحي الفاء أو مكسوريها نحو: عَضَّ وَفَرَّ، ففيه وجهان فقط: الفتح والكسر، على خلاف في بعض ذلك بين البصريين والكُوفيين وإذا اتصل المدغَم بضمير رفع متحرِّك وجب فكُّ الإدغام، نحو: ﴿نَّحْنُ خَلَقْنَٰهُمْ وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ﴾.

وقد يُفَكُّ شذوذًا في غير ذلك، نحو: أَلِلِ السِّقاء: أي: تَغيَّرت رائحته، وفي الضرورة، نحو: قول أبي النجم العِجْليّ: [الرّجز]

الحمدُ لله العَلِّي الأجْلَلِ[1]

❀ ❀ ❀

(١) الرجز لأبي النجم في «خزانة الأدب» (٢/ ٣٩٠)، و«لسان العرب» «جلل» وبلا نسبة في «الخصائص» (٣/ ٨٧)، و«المقتضب» (١/ ١٤٢).

فصل في إدغام المتقاربين

١- حيث إنّ التقاربَ ينقسم إلى تقارب في المَخْرج، وتقارب في الصفة، لزم أن نُبين أوّلًا مخرج الحروف وصفاتها، ليكون الطالب على بصيرة، فنقول: مخارج الحروف أربعةَ عَشَرَ تقريبًا:

١- أقصى الحلق: للألف، والهمزة، والهاء.

٢- ووسَطُه: الحاء، والعين المهملتين.

٣- وأدناه: للخاء والغين المعجمتين.

٤- وأقصى اللسان مع ما فوقه من الحنك: للقاف والكاف.

٥- ووسطه مع ما فوقه من الحنك: للجيم والشين.

٦- وإحدى حافتيه مع ما يليه من الأضراس: للضاد.

٧- وما دون طرَفه إلى منتهاه مع ما فوقه من الحَنك: للام، فمخرج اللام قريب من الضاد، وهي أوسع الحروف مخرجًا.

٨- وللراء من اللسان وما فوقه ما يليهما، فهي أخرج من اللام.

٩- وللنُّون ما يليه من الخَيْشُوم، وهو أقصى الأنف.

١٠- وللطاء والدال المهملتين والتاء المثناة طرفُه، مع أصول الثنايا العليا وهي الأسنان المتقدمة، ثِنْتان من أعلى، وثنتان من أسفل.

١١- وطرفه مع الثنايا للصاد، والزاي، والسين.

١٢- وطرفه مع طرف الثنايا: للظاء، والذال، والثاء المثلثة.

١٣- وباطن الشفة السُّفْلى مع طرف الثنايا العليا: للفاء.

١٤- وما بين الشفتين: للباء، والميم، والواو.

وصفاتها: جَهْر، وهَمْس، ورَخاوة، وشدّة، وتوسُّطٌ بينهما، وإطباق، وانفتاح، واستعلاء، واستِفال، وذَلاقة، وإصمات، وصَفير، ولِين.

١- فالمجهور: ما ينحصر جَرْي النَّفَس مع تحرّكه لقوّته، وقوَّة الاعتماد عليه في مَخْرجه، فلا يخرج إلّا بصوت قَوِيّ، يمنع النّفَس من الجري معه.

٢- والمهموس: بخلافه، وحروفه في قوله: «فَحَثَّهُ شَخص سكَتَ». وما عداها فهو المجهور.

٣- والشديد: ما ينحصر جرْي الصوت عند إسكانه. وأحرفه: «أَجِدُكَ قَطَّبْتَ». ومن هذه الأحرف خمسة تسمى أحرف القَلْقَلة، إذا كانت ساكنة، وهي «قُطْبُ جَدْ».

٤- والرَّخو: ضدّه. والذي بينهما ما لا يتم له الانحصار ولا الجري، وأحرفه: «لِمَ يروعنا».

٥- والمطبَق: ما ينطبق معه اللسان على الحنك، فينحصر الصوت بين اللسان وما يحاذيه من الحَنك، وأحرفه: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء.

٦- والمنفتح: بخلافه.

٧- والمستعلي: ما يرتفع به اللسان إلى الحَنك. وأحرفه أحرف الإطباق، والخاء والغين المعجمتان، والقاف.

٨- والمُستَفِلُ: ما عداها.

٩- والذَّلاقة: الفصاحة والخِفّة في الكلام. وحروفها «مُرْ بِنَفَل». ولخفة أحرفها لا يخلو رُباعيّ أو خُماسيّ لثقلهما من أحدها إلا نادرًا، كالعسجد وهو الذهب، والزَّهْزَة، بزايين مفتوحتين، بينهما هاء ساكنة، وهي شدة الضَّحِك.

١٠- والمُصْمَتة: ما عداها.

١١- وأحرف الصَّفِير: الزاي، والسين، والصاد.

١٢- وأحرف اللين: الألف، والواو، والياء.

والقياس في إدغام ما يدغم من تلك الحروف: قلْب الأول إلى الثاني، لا العكس، إلا إذا دعا الحال لذلك، نحو: ادَّكَرَ وَاذَّكَر.

ولإدغام الحروف المتقاربة في بعضها ثلاثة أحكام: الوجوب، والامتناع، والجواز فالوجوب في لام التعريف مع أحد الحروف الشمسية، وهي: التاء، والثاء، والدال، إلى الظاء، واللام، والنون، وفي اللام الساكنة غيرها مع الراء، نحو: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ﴾. وفي النون الساكنة مع ستة: أربعة فيها بِغُنّة: وهي أحرف «ينمو»، واثنان بلا غُنّة، وهما اللام والراء. وتقلب ميمًا مع الباء كما تقدّم، وتظهر مع حروف الحلق، وتختفي مع البَاقي، فلها خمس حالات:

والامتناع في إدغام أحرف «ضَوِيَ مِشْفَر» فيما يقاربها، لأن استطالة

الضاد، ولين الياء والواو، وغُنة الميم، وتَفَشِّي الشين والفاء، وتكرار الراء، تزول مع الإدغام، وإدغام نحو: سيِّد ومَهْدِيّ لا يَرِد، لأن الإعلال جعلهما مثلين.

والجواز فيما عدا ذلك، نحو: إدغام النون المتحركة في حرف من حروف «يرملون»، ونحو: الياء والثاء والدال والذال والطاء والظاء بعضها في بعض، أو في الزاي والسين والصاد، كأن تقول سكَت ثَّابت أو دارم أو ذاكر أو طالب أو ظافر أو زيد أو سالم أو صابر، أو تقول لبث تاجر أو دارم... الخ، أو تقول: حقد تاجر أو دارم.